نائب: العراق يواجه ازمة مالية حقيقة بنسبة عجز غير مسبوقة

صرّح عضو مجلس النواب رائد المالكي، اليوم الخميس، بأن العراق يواجه أزمة مالية "حقيقية" ونسبة عجز "غير مسبوقة" مع ارتفاع المديونية إلى أكثر من 130 مليار دولار.

وقال المالكي في بيان عقب لقائه وزيرة المالية طيف سامي، تلقته المطلع، أن الاخيرة: "لا تنوي تقديم جداول الموازنة ولم تقم باعدادها اصلا، بسبب رفض محافظ البنك المركزي الاقتراض لتغطية العجز الكبير فيها"، مردفا بالقول إن "الإيرادات غير كافية حتى للرواتب".

وأضاف أن وزيرة المالية علقت على منح هوامش بموافقات من رئيس الوزراء على تثبيت العقود او اضافة تخصيصات بالقول: "ما تمشي لان الموازنة تمنع التعيين".

كما لفت المالكي الى أن: "وزارة المالية توقف تحويلات الرواتب لموظفي اقليم كوردستان بسبب استيفاء استحقاقات الاقليم المالية وعدم تسديد الإيرادات من قبل حكومة الإقليم"، بحسب تعبيره.

وتابع بالقول إن: "وزيرة المالية ترفض إطلاق العلاوات والترفيعات لموظفي الوزارات الا بعد اقرار جداول الموازنة.

بخصوص تعديل قانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي، بيّن المالكي أنه "قيد الدراسة داخل الوزارة لتحديد حجم الكلف الاضافية".

وعن حقيقة الوضع المالي في البلاد، قال النائب المالكي إن: "العراق يواجه ازمة مالية حقيقية والحكومة تخفي ذلك، وقد بلغت نسبة العجز الفعلي مستويات غير مسبوقة مع ارتفاع المديونية وتجاوزها 130 مليار دولار".

ومضى بالقول إنه: "بالرغم من ذلك الحكومة مستمرة بإصدار قرارات غير مسؤولة تضيف اعباء مالية، ونفقات اضافية واخرها قرارها بالمصادقة على خطة "بغداد اجمل المرحلة الثانية" خصص لها قرابة 160 مليار دينار غير الأموال التي صرفت على القمة والتبرعات".

ونوه المالكي الى أن: "هذا القرار بصرف مبالغ على مشاريع تجميلية يأتي في الوقت الذي تعمل عشرات بل مئات المشاريع للبنى التحتية (بالدين)، ومستحقات المقاولين بلغت ترليونات غير مسددة وقد يتكرر سيناريو 2016 مع المشاريع"، مضيفا أن "كل ذلك من اجل ان يقال ان حكومة فلان تشتغل".

واعتبر أن: "إيرادات امانة بغداد يمكن ان تجعل (بغداد اجمل من ذلك بكثير) لو تم جبايتها واستثمارها بشكل صحيح وابعدت عن الفساد، بدلا من التجاوز على مستحقات موظفي الوزارات، ودون الحاجة لأي تمويل مركزي".

والمالكي أشار إلى أن: "الحكومة سحبت أموال الأمانات، واستولت على مستحقات العلاوات والترفيعات للموظفين، وبدأت ببيع بعض الاصول او الموجودات ومنها دور الخضراء، لاجل تغطية النفقات التشغيلية والمشاريع التي كثير منها غير ضروري".

وختاما اعرب النائب عن اسفه، بأن البرلمان واللجنة المالية لم تؤدِ وظيفتها بشكل صحيح، وهي ساكتة و متغاضية على سوء ادارة الملف المالي والسياسة المالية".